

وسائل الشيعة

[106] مسلم، قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن مكاتب قتل رجلاً خطأ؟ قال: فقال: إن كان موله حين كاتبه اشترط عليه إن عجز فهو رد في الرق فهو بمنزلة المملوك يدفع إلى أولياء المقتول فإن شاؤوا قتلوا وإن شاؤوا باعوا، وإن كان موله حين كاتبه لم يشترط عليه، وكان قد أدى من مكاتبته شيئاً فإن علياً (عليه السلام) كان يقول: يعتق من المكاتب بقدر ما أدى من مكاتبته، فإن على الإمام أن يؤدي إلى أولياء المقتول من الدية بقدر ما اعتق من المكاتب ولا يبطل دم امرئ مسلم، وأرى أن يكون ما بقى على المكاتب مما لم يؤده رقا لأولياء المقتول يستخدمونه حياته بقدر (ما أدى) (1)، وليس لهم أن يبيعوه. ورواه الشيخ بإسناده عن الحسن بن محبوب وكذا الذي قبله (2). أقول: يتعين حمل الخطأ هنا على ما يقابل الصواب لا ما يقابل العمد للحكم بالقصاص فيه، فيراد به القتل بغير حق. وتقدم ما يدل على المقصود (3)، ويأتي ما يدل عليه (4)، ويأتي الحكم الأخير في قصاص الطرف (5).

(1) في الفقيه: بقي عليه (هامش المخطوط).

(2) التهذيب 10: 198 / 787، والفقيه 4: 95 / 316. (3) تقدم ما يدل على بعض المقصود في البابين 4 و 10 من أبواب المكاتب. (4) يأتي في الباب 10 من أبواب ديات النفس. (5) يأتي في الحديث 1 من الباب 7 من أبواب قصاص الطرف وهو نفس الحديث 1 من هذا الباب، ولكن يأتي في الباب 10 من أبواب ديات النفس. (*)